

الْقَوْلُ الْمَحْمُودُ فِي أَحْكَامِ الْمَوْلُودِ

اسم الكتاب : القَوْلُ الْمُحْمُودُ فِي أَحْكَامِ الْمُؤَلَّدِ

المؤلف : د. أجدد رشيد

الطبعة الأولى

١٤٢٦ هـ - ٢٠٠٥ م

الحجم : ١٧ × ١٢ سم

عدد الصفحات : ٥٠

الإيداع بدار الكتب اليمنية ، رقم : (٢٧٣ / ٢٠٠٥ م)



دار العلم و المعرفة

الجمهورية اليمنية - تريم (حضر موت)

جوال ٧٣٨٧٦٠٤٦ (٠٠٩٦٧)

تلفاكس ٤١٩٣٣٦ (٠٠٩٦٧٥) ،

ص.ب ٥٨٠٧٦

المملكة العربية السعودية - جوال ٥٥٤٦٨٢٦٣٤

ص. ب ٢٠٨٨ المدينة المنورة

موقعنا على الانترنت : <http://www.dar-alilm.com>

موزعون معتمدون خارج اليمن ( دار الفتح ) في الأردن

ص. ب ١٨٣٤٧٩

تلفاكس ٤٦٤٦١٩٩ (٠٠٩٦٢٦)

جميع الحقوق محفوظة . لا يسمح بإعادة إصدار هذا الكتاب أو أي جزء منه أو تخزينه في نطاق استعادة المعلومات أو نقله

شكل من الأشكال دون إذن خطي سابق

# القولُ المَحْمُودُ في أحكام المُولُودِ

على مذهب الإمام الشافعي رحمه الله

جمعه

د . أجد رشيد

راجعہ العلامة الدكتور / نوح علي القضاة

قاضي القضاة ومفتي القوات المسلحة

الأردنية سابقاً



بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين ، والصلاة والسلام على سيدنا  
محمد وعلى آله وصحبه أجمعين .

أما بعد :

فهذه رسالة لطيفة حجمها ، عظيم نفعها إن شاء الله  
تعالى ، بيّنت فيها ما ينبغي فعله للمولود موضحاً على مذهب  
إمامنا الشافعي رضي الله تعالى عنه ورحمه كما هو محرّر بأدلته في  
كتب أصحابه الأئمة ، فينبغي معرفته والعمل به وتعليمه من  
لا يعلمه ، وسميتها :

❖ القول المحمود في أحكام المولود ❖

فأقول وبالله تعالى التوفيقُ والمنته:

يتعلّق بالمولود ثمانية أمور:

ثلاثة عند ولادته وهي:

الأذان، والإقامة، والتّحنيك.

وأربعة في اليوم السابع من ولادته وهي:

العقيقة، والتسمية، والحلق، والتصدّق.

وواحد في اليوم الثامن من ولادته وهو:

الختان.

## الأمران الأول والثاني الأذان والإقامة

وفيها مسائل :

الأولى : يُسنُّ لمن حضر الولادة - ولو امرأة - أن يؤذِّنَ في أذن المولود اليمنى كالأذان الصلاة ، ويقمِّم في أذنه اليسرى كالإقامة للصلاة ، سواء كان المولود ذكراً أو أنثى ؛ وذلك للخبر الحسن الذي رواه الترمذي وأبو داود وغيرهما عن أبي رافع : ﴿ أَنَّهُ ﷺ أَذَّنَ فِي أُذُنِ الْحُسَيْنِ حِينَ وَلَدَتْهُ فَاطِمَةُ بِالصَّلَاةِ ﴾ ، قال الترمذي : حديث حسن صحيح .

وروى ابنُ السُّنِّي عنه ﷺ أَنَّهُ قَالَ : ﴿ مَنْ وُلِدَ لَهُ مَوْلُودٌ فَأَذَّنَ فِي أُذُنِهِ الِیْمَنَى ، وَأَقَامَ الصَّلَاةَ فِي أُذُنِهِ الِیْسَرَى لَمْ تَضُرَّهُ أُمٌّ

الصَّيَّانُ ﴿١﴾ ، وأمّ الصَّيَّان هي : التابعة من الجن ، وقيل :  
مرضٌ يلحقهم في الصَّغر .

وحكمة التأذين والإقامة : أن يكون أول ما يسمعه  
المولود في هذه الدنيا ذكرُ الله تعالى ، وأيضاً رجاء حفظه ؛ لأنَّ  
الشَّيْطَانَ يَخْشَى وَيَدْبِرُ عِنْدَ سَمَاعِ الذِّكْرِ .

الثانية : يُسْنُّ أَنْ يُقْرَأَ فِي أُذُنِ الْمَوْلُودِ الْيَمْنَى وَلَوْ كَانَ  
ذِكْراً قَوْلَهُ تَعَالَى ﴿ وَإِنِّي أُعِيذُهَا بِكَ وَذُرِّيَّتَهَا مِنَ  
الشَّيْطَانِ الرَّجِيمِ ﴾ [آل عمران: ٣٦] ، قَالَ الشَّهَابُ ابْنُ حَجْرٍ  
فِي " التَّحْفَةِ " : ( وَوَرَدَ أَنَّهُ ﷺ قَرَأَ فِي أُذُنِ مَوْلُودٍ  
الْإِخْلَاصَ ﴾ ، فَيَسْنُ ذَلِكَ أَيْضاً ) . اهـ

الثالثة : يُسْنُّ أَنْ يُقْرَأَ عِنْدَ طَلْقِ الْمَرْأَةِ آيَةَ الْكَرْسِيِّ وَقَوْلُهُ  
تَعَالَى ﴿ إِنِّ رَبَّكُمْ اللَّهُ الَّذِي خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ فِي







## الأمْرُ الثَّالِثُ

### التَّحْنِيقُ

يُستحبُّ تحنيقُ المولود ذكراً أو أنثى عند ولادته  
 برُطْبٍ أو تمرٍ أو شيءٍ حُلْوٍ كزبيبٍ ؛ فَيَمْضَغُ التمرَ حتى يصير  
 مائعاً يتلع كما قاله الإمام النووي في "شرح مسلم" ، ثم يُدْلِكُ  
 به حَنَكُ المولود من داخل فمه حتى يصل بعُضِّه إلى جوفه .

وقد ثبت تحنيق رسول الله ﷺ لكثيرين من أولاد  
 الصحابة رضي الله عنهم ، فروى مسلم عن عائشة رضي الله  
 عنها : ﴿ أن رسول الله ﷺ كان يؤتى بالصبيان فيبرِّك عليهم  
 ويحنكهم ﴾ .

وروى مسلمٌ أيضاً عن عروة بن الزبير وفاطمة بنت  
 المنذر بن الزبير أنهما قالَا : ﴿ خرجتُ أسماءُ بنت أبي بكر حين

هاجرت وهي حبلى بعبد الله بن الزبير فقدمت قباء فنفس  
 بعبد الله بقاء ، ثم خرجت حين نفست إلى رسول الله ﷺ  
 ليحنكه ، فأخذه رسول الله ﷺ منها فوضعه في حجره ثم دعا  
 بتمرة ، قال : قالت عائشة : فمكثنا ساعةً نلتمسها قبل أن  
 نجدها ، فمضغها ثم بصقها في فيه ، فإن أول شيء دخل بطنه  
 لريق رسول الله ﷺ . ثم قالت أسماء : ثم مسح و صلى عليه  
 وسماه عبد الله ، ثم جاء وهو ابن سبع سنين أو ثمان ليبيع  
 رسول الله ﷺ ، وأمره بذلك الزبير فتبسم رسول الله ﷺ حين  
 رآه مقبلاً إليه ثم بايعه .

ولهذا الحديث فوائد ذكرها الإمام النووي في شرح صحيح  
 مسلم " ومنها كما قال : ( التبركُ بآثارِ الصالحين وريقهم وكلُّ  
 شيءٍ منهم ) . اهـ

وقال فيه أيضاً : ( وَيُسْتَحَبُّ أَنْ يَكُونَ الْمُحَنِّكُ مِنَ الصَّالِحِينَ وَمَنْ يُتَبَرَّكَ بِهِ رَجُلًا كَانَ أَوْ امْرَأَةً ، فَإِنْ لَمْ يَكُنْ حَاضِرًا عِنْدَ الْمَوْلُودِ حُمِلَ إِلَيْهِ ) .

لكن ينبغي أن يكون المحنك خالياً من مرض مُعْدٍ في الفم أو غيره ؛ لئلا يضرَّ الطفل .



## الأمر الرابعُ

### العقيدةُ

هي : ما يُذبحُ للمولود من بهيمة الأنعام .

وقد كره الإمام الشافعي رضي الله عنه ورحمه تسميتها  
عقيدة ؛ لأنه ﷺ كان يكره الفأل القبيح ، بل تُسمى نسيكةً أو  
ذبيحة . قال الشهاب ابن حجر في " التحفة " : وهذه الكراهة  
بيست شرعية لصحة ذكر العقيدة في الأحاديث ، بل هي  
كراهة أدبية لإشعار لفظ العقيدة بالعقوق . وعليه فينبغي التنزه  
عن التلفظ بها لإشعارها بما لا ينبغي .

فقد أخرج البيهقي في "سننه الكبرى" : أن النبي ﷺ  
سئل عن العقيدة فقال : ﴿ لا يُحِبُّ الله العقوق ﴾ - كأنه كره  
الاسم - وقال : ﴿ مَنْ وُلِدَ لَهُ وَلَدٌ فَأَحَبَّ أَنْ يَنْسِكَ عَنْهُ ،

فليُنسَك عن الغلام شاتان متكافئتان ، وعن الجارية شاة ﴿ .  
 وقوله ﷺ ﴿ متكافئتان ﴾ أي : متساويتان ، وهو بكسر الفاء  
 وبهمزة بعدها كما قاله النووي في "المجموع" .

### الأصل في مشروعية العقيقة

والعقيقة للمولود مشروعة بأحاديث صحيحة منها :  
 ما رواه البخاري عنه ﷺ أنه قال : ﴿ مع الغلام عقيقة ،  
 فأهريقوا عنه الدّم وأميطوا عنه الأذى ﴾ .  
 ومنها ما رواه الترمذي عنه ﷺ : ﴿ الغلامُ مُرْتَهَنٌ  
 بعقيقته ، تُذْبِحُ عنه يوم سابعه ، ويُحْلَقُ رأسُه ، ويُسَمَّى ﴾ . قال :  
 حسن صحيح .

ومعنى قوله ﷺ ﴿ مرتهن بعقيقته ﴾ : أنه لا يَشْفَعُ  
 لأبويه كما قاله الإمام أحمد رحمه الله ، وأيده الشهابُ ابنُ حجر



في "التحفة" فقال : ( قال الخطابي وهذا أحسنُ ما قيل فيه ،  
واستبعده غيره ، وهذا لا بُعْدَ فيه ؛ لأنه لا مدخلَ للرأي في  
ذلك فاللائقُ بجلالة أحمد وإحاطته بالسُّنة أنه لم يقله إلا بعد أن  
ثبت عنده توقيفٌ فيه لا سيما نَقَلَه الحَلِيمِيُّ عن جمعٍ متقدمين  
على أحمد ) . اهـ

وحكمةُ الحقيقة كما قال العلماء : إظهارُ البُشرِ والفرحِ  
بالمولود ونَشْرُ نسبه .

## حكمُ العقيدة

وفيه مسائل :

الأولى : عرفنا آنفاً مشروعَ العقيدة ، وهي عندنا سنةٌ وليست واجبةً ، وهذا قولُ جماهير العلماء من الصحابة والتابعين ؛ وذلك لخبر أبي داود : ﴿ مَنْ أَحَبَّ أَنْ يَنْسُكَ - بضم السين - عن ولده فليفعل ) .

قال الإمام الشافعي : ( أفرطَ في العقيدة رجلان : القائلُ بالوجوب ، والقائلُ بأنها بدعة ) . اهـ .

قلتُ : والقائلُ بوجوبها هو الحسنُ البصري وداودُ الظاهري ، والقائلُ ببدعيّتها الإمامُ أبو حنيفة رحمهم الله أجمعين . والحجةُ عليهم ما تقدّم من الأحاديث في مشروعيتها وسنيتها .

الثانية : العقيقة سنة للصبي والصبيّة على المعتمد ؛

للأحاديث المصرّحة بذكر الجارية كالحديث الآتي عن السيدة عائشة رضي الله عنها ، وقد روى البزار وأبو الشيخ عن أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي ﷺ قال : ﴿ إِنَّ الْيَهُودَ تَعُقُّ عَنِ الْغَلَامِ كَبْشًا ، وَلَا تَعُقُّ عَنِ الْجَارِيَةِ ، فَعُقُّوا عَنِ الْغَلَامِ كَبْشِينَ ، وَعَنِ الْجَارِيَةِ كَبْشًا 》.

الثالثة : قال الإمام النووي في "المجموع" : ( فرغ )

فعلُ العقيقة أفضلُ من التصدق بثمنها عندنا ، وبه قال أحمد وابن المنذر . اهـ

## عددُ العقيدة

وفيه مسائل

الأولى : يُسْنُّ أَنْ يُعَقَّ عَنْ الْغَلَامِ شَاتَانِ ، وَعَنْ الْأُنْثَى شَاةٌ ؛ لِمَا رَوَى أَبُو دَاوُدَ عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ ﴿ أَمَرَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ نَعُقَّ عَنِ الْغَلَامِ بَشَاتَيْنِ مُتَكَافَتَيْنِ ، وَعَنِ الْجَارِيَةِ بَشَاةً ﴾ .

الثانية : لَوْ اقْتَصَرَ عَلَى ذَبْحِ شَاةٍ وَاحِدَةٍ عَنِ الْغَلَامِ أَجْزَأَتُهُ ؛ وَذَلِكَ لِمَا رَوَى أَبُو دَاوُدَ وَالْبَيْهَقِيُّ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا : ﴿ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ عَقَّ عَنِ الْحَسَنِ كَبْشًا ، وَعَنِ الْحُسَيْنِ كَبْشًا ﴾ .

الثالثة : لَوْ ذَبَحَ بَقْرَةً أَوْ بَدَنَةً ( نَاقَةً ) عَنْ سَبْعَةِ أَوْلَادٍ جَازَ ، وَيَجُوزُ أَنْ يَشْتَرِكَ سَبْعَةُ أَشْخَاصٍ فِي بَقْرَةٍ أَوْ بَدَنَةٍ سِوَاةٍ

أراد كلُّهم العقيقةَ أو بعضُهم العقيقةَ وبعضُهم اللحمَ كما هو الحال في الأضحية .

الرابعة : اختلف أئمتنا في ذبح شاةٍ واحدةٍ بنية العقيقة والأضحية معاً هل تجزئُ عنهما أم لا ؟ فمنعه الشهابُ ابنُ حجر وقال : لا يَحْصُلُ له واحدةٌ منهما . وأجازه الشمسُ محمدُ الرملي وقال : يَحْصُلُ له بذلك الأضحيةُ والعقيقةُ ، وفي هذا القولُ فسحةٌ .

وأخذ العلامةُ الباجوريُّ من كلام الرملي هذا جوازَ ذبح شاةٍ عقيقةً عن عدد من الأولاد ، لكن الذي صرح به الإمامُ النوويُّ في "المجموع" أن العقيقةَ لا تحصلُ بذلك ، ونصّه : (ولو وُلِدَ له ولدان فذبح عنهما شاةٌ لم تحصل العقيقة) .

وهذا هو المعتمد ؛ وما قاله العلامةُ الباجوريُّ بحثٌ  
 له مخالفٌ للمنقول ، والبحثُ لا يردُّ المنقولَ كما صرحوا به .  
 الخامسة : تُشترى العقيقةُ من مال المنفق على المولود أو  
 يتبرَّع بها شخصٌ آخر ، ولا يجوز شراؤها من مال الولد ؛  
 لأنها سنةٌ فهي من باب التبرع ولا يجوزُ صرفُ مال الصغير  
 في التبرعات .

## وقتُ العقيقة

وفيه مسائل

الأولى : يُسَنُّ أَنْ يُعَقَّ عَنْ الْمَوْلُودِ بَعْدَ تَمَامِ انْفِصَالِهِ وَلَوْ مَاتَ بَعْدَ الْوِلَادَةِ ، فَإِنْ كَانَ الْمُنْفَقُ عَلَى الْمَوْلُودِ مُوسِراً بِهَا حَيْثُ نَزِدَ اسْتُحِبَّتْ لَهُ .

الثانية : اختلفوا فيما لو ذَبَحَ الْعَقِيقَةَ بَعْدَ تَحَقُّقِ وَجُودِ الْوَلَدِ فِي بَطْنِ أُمِّهِ وَلَكِنْ قَبْلَ تَمَامِ انْفِصَالِهِ هَلْ تَجْزِئُ أَمْ لَا ؟ وَالَّذِي عَلَيْهِ الْأَكْثَرُونَ أَنَّهَا لَا تَجْزِئُ ، وَاخْتَارَ الشَّهَابُ ابْنَ حَجَرٍ فِي "التَّحْفَةِ" أَنَّهُ يَحْصُلُ بِهَا أَصْلُ السَّنَةِ ؛ قَالَ : ( لِأَنَّ الْمَدَارَ عَلَى عِلْمِ وَجُودِ الْوَلَدِ وَقَدْ وَجِدَ ) . اهـ

الثالثة : يُسْتَحَبُّ أَنْ تُذْبَحَ الْعَقِيقَةُ يَوْمَ السَّابِعِ مِنَ الْوِلَادَةِ ، وَيُحْسَبُ يَوْمُ الْوِلَادَةِ مِنَ السَّبْعَةِ ، فَإِنْ لَمْ تُذْبَحْ فِيهِ

ففي اليوم الرابع عشر والآخر في الحادي والعشرين وهكذا في الأسابيع ، ولو لم يراع ذلك فلا بأس .

الرابعة : مَنْ لَمْ يُعَقِّ عَنْهُ حَتَّى بَلَغَ اسْتُجِبَّ لَهُ أَنْ يُعَقَّ هُوَ  
عن نفسه بعد البلوغ .

### صفةُ العقيدة

لا بُدَّ أَنْ تَتَكَامَلَ فِي الْعَقِيدَةِ شُرُوطُ الْأُضْحِيَّةِ مِنْ  
حيث : نوعُ الحيوان وسنُّه وصفاته .

أما نوعُ الحيوان فهو النَّعَمُ وهي : الإِبِلُ والبَقَرُ والغَنَمُ  
( الضَّأْنُ والماعز ) .

فلا تجزئ العقيدةُ كالأضحية بغير النَّعَمِ بلا خلاف  
كما قال الإمام النووي في " المجموع " . ووقع في " حاشية  
العلامة إبراهيم الباجوري " : أَنْ شَيْخَهُ كَانَ يُفْتِي الْفُقَرَاءَ بِذَبْحِ



الدَّيْكَ عَقِيقَةً وَأَنَّ الْعَلَامَةَ الْمَيِّدَانِيَّ مِنْ مَتَأْخِرِي أَثْمَتْنَا كَانَ يُقْتَبَى  
 بِهَذَا وَيَقُولُ : إِنَّهُ مَذْهَبُ سَيِّدِنَا ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ .

قُلْتُ : هَذَا مَحْمُولٌ عَلَى حَصُولِ مَطْلَقِ الْبَرَكَةِ بِذَبْحِ  
 غَيْرِ النَّعْمِ ، أَمَا حَصُولُ نَفْسِ الْعَقِيقَةِ وَسَقُوطُ طَلِبِهَا بِذَلِكَ فَلَا  
 يَقَعُ ، فَإِنْ أُرِيدَ بِهِ ذَلِكَ كَانَ مُرَدُّوهُ بِكَلَامِ النَّوَوِيِّ الْمَشَارِ إِلَى  
 آتِفًا مِنْ نَفْيِهِ الْخِلَافَ فِي عَدَمِ إِجْزَاءِ غَيْرِ النَّعْمِ فِي الْأُضْحِيَّةِ ،  
 وَالْمَقْرَرُ أَنَّ الْعَقِيقَةَ تَأْخُذُ أَحْكَامَ الْأُضْحِيَّةِ إِلَّا فِي أَحْكَامٍ قَلِيلَةٍ  
 اسْتَشْنَوَهَا وَلَيْسَ هَذَا مِنْهَا ، وَمَا ذُكِرَ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ لَعَلَّهُ لَمْ  
 يَصَحَّ عَنْهُ وَإِنْ صَحَّ فَهُوَ مَحْمُولٌ عَلَى مَا ذَكَرْتَهُ ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

وَأَمَّا السَّنُّ فَهُوَ : سَنَةٌ فِي الضَّأْنِ ، وَسَتَانٌ فِي الْمَعَزِ

وَالْبَقَرِ ، وَخَمْسُ سَنِينَ فِي الْإِبِلِ .

وأما الصفاتُ فلا بدَّ من سلامة الحيوان من العيوب  
كالمرض والعرج والعور والعمى .

## مستحباتُ الذَّبح

وفيها مسائلُ

الأولى : الأفضلُ ذبحُ العقيقة بعد طلوع الشمس .

الثانية : يُستحبُّ أن يقولَ عند الذبح : ( بسم الله ، والله  
أكبر ، اللهم لك وإليك ، اللهم هذه عقيقةُ فلان ) .

الثالثة : يُسنُّ أن لا يكسرَ عظمَ العقيقة ؛ لنهيهِ ﷺ عنه  
كما سيأتي وتفاوتاً بسلامة أعضاء المولود ، فليقطعَ كلَّ عضو  
من أعضائها من مفصله ، فإن كسره لم يُكرهْ بل يكون خلافَ  
الأولى .

الرابعة : يُكره أن يُلَطَّخَ رأسُ المولود بدمِ العقيقة ؛ لأنه من فعل الجاهلية ، ويُسنّ مسحُ رأسه بالزَّعْفَران أو نحوه من الطيب .

### كيفية توزيعها وأكلها

#### وفيه مسائل

الأولى : إن كانت العقيقة مندورةً حُرِّمَ الأكلُ منها ، بل يجبُ التصدَّقُ بجميعها على الفقراء . أما العقيقة المندوبةُ غيرُ المندورة فيجبُ التصدُّقُ ببعضها وإن قلَّ كما في الأضحية ، ويجوزُ أكلُ باقيها ، لكنَّ الأفضلُ أن يُهدى منها للفقراء والمساكين فيَحْمِلَهُ إليهم ولا يدعوهم إليه ، لكن لو طبخها ودعاهم إليها جاز . ولا بُدَّ أن يكون الفقراءُ والمساكينُ من المسلمين كما في الأضحية .

الثانية : يُسْنُ أَنْ يُطْبَخَ لَحْمُ الْعَقِيقَةِ مَعَ شَيْءٍ حَلْوٍ كزبيب وعَسَلٍ ؛ لِأَنَّهُ ﷺ كَانَ يَحِبُّ الْحُلُوءَ وَالْعَسَلَ كَمَا جَاءَ فِي الْحَدِيثِ الصَّحِيحِ ، وَأَيْضاً تَفَاوُلٌ بِحَلَاوَةِ أَخْلَاقِ الْمَوْلُودِ .

الثالثة : يُسْنُ أَنْ تُعْطَى الْقَابِلَةُ رِجْلَ الْعَقِيقَةِ الْيَمْنَى إِلَى أَصْلِ الْقَبْضِ وَتَكُونَ نِيَّةً ، فَإِنْ أَعْطَاهَا الرَّجُلَ الْيَسْرَى حَصَلَتِ السُّنَّةُ لَكِنِ الْيَمْنَى أَفْضَلُ ؛ فَقَدْ أَخْرَجَ الْبَيْهَقِيُّ فِي "سُنَنِ الْكَبْرَى" : أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ فِي الْعَقِيقَةِ الَّتِي عَقَّتْهَا فَاطِمَةُ عَنْ الْحَسَنِ وَالْحُسَيْنِ عَلَيْهِمُ السَّلَامُ : ﴿ أَنْ يَبْعَثُوا إِلَى الْقَابِلَةِ مِنْهَا بِرِجْلٍ ، وَكُلُّوا وَأَطْعَمُوا ، وَلَا تَكْسُرُوا مِنْهَا عَظْماً ﴾ .  
وَالْحِكْمَةُ فِي ذَلِكَ : التَّفَاوُلُ بِأَنَّ الْمَوْلُودَ يَعْيشُ وَيَمْشِي عَلَى رِجْلِهِ .

## الأمر الخامس

### التسمية

وفيها مسائل :

الأولى : يُسنُّ تسمية المولود إما يوم ولادته أو اليوم السابع منها ، وفي السابع أفضل ، وينبغي أن تكون تسمية المولود قبل العَقِّ عنه ، وأن يسميه رجلٌ صالح كما ثبتت به الأحاديثُ في تسمية النبي ﷺ لأولاد أصحابه . قال الإمام النوويُّ في "شرح مسلم" : ( وَيُسْتَحَبُّ تفويضُ تسميته إلى صالح فيختار له اسماً يرتضيه ) . اهـ

الثانية : لو مات المولود قبل التسمية استحبَّ تسميته ، بل يُسنُّ تسمية السَّقَط ، فإن لم يُعرف أذكرُّ هو أو أنثى ؟ سُمِّيَ اسماً يصلح لهما كنور وسلام وجهاد .

الثالثة : يُسَنَّ أَنْ يَحْسَنَ اسْمَ المولود ؛ لما روى الإمام أحمد وأبو داود وابنُ حبان وصححه قوله ﷺ : ﴿ إِنَّكُمْ تُدْعَوْنَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ بِأَسْمَائِكُمْ وَأَسْمَاءِ آبَائِكُمْ ، فَأَحْسِنُوا أَسْمَاءَكُمْ 》 .

الرابعة : أَحَبُّ الْأَسْمَاءِ عَبْدُ اللَّهِ وَعَبْدُ الرَّحْمَنِ ثُمَّ مَا أَضْيَفَ بِالْعُبُودِيَّةِ إِلَى اسْمٍ مِنْ أَسْمَائِهِ تَعَالَى مِثْلُ عَبْدِ الْكَرِيمِ ، وَقَدْ جَاءَ فِي التَّسْمِيَةِ بِمُحَمَّدٍ فَضَائِلٌ عَلَيْهِ كَمَا قَالَ الشَّهَابُ ابْنُ حَجَرٍ فِي "التَّحْفَةِ" ، وَمَنْ ثُمَّ قَالَ الْإِمَامُ الشَّافِعِيُّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وَرَحِمَهُ فِي تَسْمِيَةِ وَلَدِهِ مُحَمَّدًا : ( سَمِيَتْهُ بِأَحَبِّ الْأَسْمَاءِ إِلَيَّ ) .  
وَقَالَ الْإِمَامُ مَالِكٌ رَحِمَهُ اللَّهُ : ( سَمِعْتُ أَهْلَ الْمَدِينَةِ يَقُولُونَ : مَا مِنْ أَهْلِ بَيْتٍ فِيهِمْ اسْمُ مُحَمَّدٍ إِلَّا رَزَقُوا رِزْقَ خَيْرٍ ) . قَالَ الْإِمَامُ ابْنُ رِشْدٍ : ( يَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونُوا عَرَفُوا ذَلِكَ بِالتَّجَرُّبَةِ أَوْ عِنْدَهُمْ فِي ذَلِكَ أَثَرٌ ) . اهـ كَمَا ذَكَرَ ذَلِكَ الْخَطِيبُ الشَّرِيفِيُّ فِي

"مغني المحتاج" . ولا بأس بالتسمي بغير هذه الأسماء إن كانت حسنة .

الخامسة : مذهبنا ومذهب الجمهور كما في "المجموع"  
جواز التسمية بأسماء الملائكة كجبريل وميكائيل ، وأسماء  
الأنبياء ، والتسمية بـ : ( يس و طه ) من الحروف التي في أوائل  
بعض السور ، فكل هذا ليس بمكروه ، وكراهة بعض العلماء  
التسمية بأسماء هؤلاء .

قال الإمام النووي : ( دليلنا تسمية النبي ﷺ ابنه  
إبراهيم ، وسمي خلافتك من أصحابه بأسماء الأنبياء في حياته  
وبعده ، مع الأحاديث التي ذكرناها . ولم يثبت نهى في ذلك  
عن النبي ﷺ فلم يكره ) . اهـ

ولا تُكرَهُ أيضاً التسمية بـ: عبد النور لقوله تعالى :  
( الله نور السماوات والأرض ) .

تنبيهٌ : أفتى العلامةُ عبدُ الحي اللَّكنويُّ الحنفيُّ بأنه إن  
سُمِّيَ الولدُ بأسماء الأنبياء لم يُجْزَ لعنه وشتمه باسمه ؛ فإنه سوءٌ  
أدب معهم عليهم الصلاة والسلام .

السادسة : يحرمُ التسميُّ بأسماء الله تعالى المختصة به  
كالرحمن والقدوس والمهيمن وخالق الخلق ونحوها . وكذا  
تحريمُ التسمية بعبد النبي وعبد الكعبة وعبد الدار أو عبد علي  
أو عبد الحسين كما قاله الشهابُ ابنُ حجر ، وخالفه الشمسُ  
الرَّمْلِيُّ والخطيبُ الشُّرِينِي فقالا بجوازه مع الكراهة .

ويحرمُ أيضاً التسمية بجار الله ورفيق الله كما قاله ابنُ  
حجر في "التحفة" .



قال العلامة الباجوري في "حاشية شرح ابن قاسم" :  
 ( وتحرم التسمية بعبد العاطي وعبد العال ؛ لأنّ كلاهما لم  
 يَرِدْ [ أنه اسمٌ من أسماء الله ] وأسماءه تعالى توقيفيّةٌ [ أي : تُعلم  
 من قبل الشّرع ] . اهب بتوضيح .

السابعة : يجبُ تغييرُ الاسم الحرام ؛ لأنه من إزالة  
 المنكر كما صرّح به العلماء .

الثامنة : تُكرهُ الأسماءُ القبيحةُ وما يُتَشَاءُ بِفِيهِ عادةً  
 كبركة ونافع . قال ﷺ : ﴿ لَا تُسَمِّينَ غَلامَكَ أَفْلَحَ وَلَا نَجِيحاً  
 وَلَا يَساراً وَلَا رِباحاً ، فإنك إذا قلت : أتمّ هو ؟ قال : لا ﴾ .

التاسعة : يُسنُّ أن تُغيّرَ الأسماءُ القبيحةُ وما يُتَشَاءُ بِفِيهِ  
 عادةً وذلك لخبر مسلم : ﴿ أنه ﷺ غَيَّرَ اسمَ عاصية وقال :  
 أنت جميلة ﴾ . وزينبُ بنت جَحْش زوجُ النبي ﷺ كان اسمُها

بَرَّة ، فَقِيلَ : تُزَكِّي نَفْسَهَا ، ﴿ فَسَمَّاها النَّبِيُّ ﷺ زَيْنَب ﴾ . رواه البخاري ومسلم .

قال الحافظُ ابنُ حجرٍ في "فتح الباري" : ( قال أبو داود : وقد غيَّرَ النَّبِيُّ ﷺ العاصي ، وعَتَلَه ، وشيطان ، وغُرَاب ، وحُباب ، وشهاب ، وحرب ، وغير ذلك . قلتُ : والعاصي الذي ذكره هو مطيعُ بن الأسود العدوي والدُّ عبد الله بن مطيع ، ووقع مثله لعبدِ الله بن الحارث بن جُزء وعبدِ الله بن عمرو وعبدِ الله بن عُمر ، أخرجَه البزار والطبراني من حديث عبدِ الله بن الحارث بسندٍ حَسَنٍ ، والأخبارُ في مثل ذلك كثيرة ، وعَتَلَه هو عُتْبَةُ بنُ عبدِ السُّلمي ، وشيطان هو عبدُ الله ، وغُرَاب هو مسلمٌ أبو ربيعة ، وحُباب هو عبدُ الله بن

عبد الله بن أبيّ، وشهاب هو هشام بن عامر الأنصاري ،  
وَحَرْبُ هو الحسنُ بنُ علي سِماه عليّ (أولاً حَرْباً) . اهـ

العاشرة : اتفقوا كما في "المجموع" على استحباب  
اللَّقَبِ الذي يحبُّه صاحبه فقد لُقِّبَ سيّدنا أبو بكر الصديقُ  
بالعَتيق ؛ أي : من النار ، وسيدنا عمرُ بالفاروق ، وسيدنا علي  
بأبي تُراب ، وسيدنا حمزةُ بأسد الله ، وسيدنا خالدُ بسيف الله .

الحادية عشرة : اتفق العلماءُ كما قال الإمامُ النوويُّ في  
"المجموع" على أنه يحرمُ تلقيبُ الشخصِ بما يكره سواءً كان  
صفةً فيه كالأعور ، والأعمش وهو مَنْ ضَعُفَتْ رؤيتهُ مع  
سيلان دمه ، والأعرج ، أو كان ذلك صفةً لأبيه أو أمه أو  
غير ذلك مما يكره .

وقال أيضاً : واتفقوا على جواز ذِكْرِهِ بذلك على جهة التعريف لمن لا يعرفه إلا بذلك .

الثانية عشرة : يُسْنُ أَنْ يُكْنَى أَهْلُ الْفَضْلِ الرِّجَالُ والنِّسَاءُ وَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُمْ وَلَدٌ . وَالْكُنْيَةُ أَنْ يَقَالَ لِلشَّخْصِ (أَبُو فَلَانٍ) مِثْلُ : أَبُو مُحَمَّدٍ ، وَأَبُو أَحْمَدَ ، وَنَحْوِ ذَلِكَ . فَإِنْ كَانَ لَهُ أَوْلَادٌ فَالسَّنَةُ أَنْ يُكْنَى بِأكْبَرِ أَوْلَادِهِ .

الثالثة عشرة : لَا بِأَسَ بَتَكْنِيَةِ الصَّغِيرِ ؛ لِمَا رَوَى الْبُخَارِيُّ عَنْ سَيِّدِنَا أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : ﴿ كَانَ النَّبِيُّ ﷺ أَحْسَنَ النَّاسِ خُلُقًا ، وَكَانَ لِي أَخٌ يُقَالُ لَهُ : أَبُو عُمَيْرٍ ، قَالَ : أَحْسَبُهُ فَطِيمًا ، وَكَانَ إِذَا جَاءَ قَالَ : يَا أَبَا عُمَيْرٍ مَا فَعَلَ النُّغَيْرُ ، نُّغَيْرٌ - أَيُ : طَائِرٌ صَغِيرٌ - كَانَ يَلْعَبُ بِهِ ، فَرُبَّمَا خَضَرَ الصَّلَاةَ

وهو في بيتنا فيأمر بالبساط الذي تحته فيكُنس ويُنْضَح ثم يقوم ونقوم خلفه فيُصلي بنا ﴿ .

الرابعة عشرة : أخرج مسلمٌ في "صحيحه" عن سيدنا أنس رضي الله عنه قال : ﴿ نادى رجلٌ رجلاً بالبقيع : يا أبا القاسم ، فالتفت إليه رسولُ الله ﷺ فقال : يا رسولَ الله إني لم أعنِكَ إنما دَعَوْتُ فلاناً ، فقال رسولُ الله ﷺ : تَسَمَّوْا باسمي ، ولا تَكُنُّوا بكُنيتي ﴿ .

قال الإمامُ النووي في "شرحهِ" : ( اختلف العلماء في هذه المسألة على مذاهب كثيرة ، وجمعها القاضي - يعني القاضي عياض - وغيره :

أحدها : مذهبُ الشافعيِّ وأهلِ الظاهر : أنه لا يَحِلُّ  
التكني بأبي القاسم لأحدٍ أصلاً سواء كان اسمه محمدًا أو أحمد  
أم لم يكن ؛ لظاهر هذا الحديث .

والثاني : أن هذا النهي منسوخ ؛ فإن هذا الحكم كان في  
أول الأمر لهذا المعنى المذكور في الحديث ثم نسخ . قالوا :  
فياحُ التكني اليوم بأبي القاسم لكل أحد سواء من اسمه محمد  
وأحمد وغيره ، وهذا مذهبُ مالك . قال القاضي : وبه قال  
جمهور السلف وفقهاء الأمصار وجمهور العلماء ، قالوا : وقد  
اشتهر أن جماعة تكنوا بأبي القاسم في العصر الأول وفيما بعد  
ذلك إلى اليوم مع كثرة فاعل ذلك وعدم الإنكار .

الثالث : مذهبُ ابن جرير أنه ليس بمنسوخ ، وإنما كان  
النهي للتنزيه والأدب لا للتحريم .

الرابع : أن النهي عن التكني بأبي القاسم مختص بمن اسمه محمد أو أحمد ، ولا بأس بالكنية وحدها لمن لا يُسمَّى بواحد من الاسمين ، وهذا قول جماعة من السلف ، وجاء فيه حديث مرفوع عن جابر .

الخامس : أنه يُنهى عن التكني بأبي القاسم مطلقاً ، ويُنهى عن التسمية بالقاسم لئلا يُكنى أبوه بأبي القاسم ، وقد غيّر مروان بن الحكم اسم ابنه عبد الملك حين بلغه هذا الحديث فسمّاه عبد الملك ، وكان سمّاه أولاً القاسم ، وفعله بعض الأنصار أيضاً .

السادس : أن التسمية بـ ( محمد ) ممنوعة مطلقاً سواء كان له كنية أم لا ، وجاء فيه حديث عن النبي ﷺ : ( تُسَمُّونَ أولادكم محمداً ثم تُلْعَنُونَهُمْ ) وكتب عمرُ إلى الكوفة : لا

تُسَمُّوا أحداً باسم نبي ، وأمر جماعة بالمدينة بتغيير أسماء أبنائهم  
 محمد ، حتى ذكر له جماعة : أن النبي ﷺ أذن لهم في ذلك  
 وسماهم به فتركهم .

قال القاضي : والأشبه أن فعل عمر هذا إعظاماً لاسم  
 النبي ﷺ لئلا يُتَّهَكَ الاسم كما سبق في الحديث ( تُسَمُّونَهُمْ  
 محمداً ثم تلعنونهم ) .

وقيل : سبُّ نبي عمر أنه سمع رجلاً يقول لمحمد  
 ابن زيد بن الخطاب : فعل الله بك يا محمد . فدعاه عمر فقال :  
 أرى رسول الله ﷺ يُسَبُّ بك والله لا تُدعى محمداً ما بقيت ،  
 وسماه عبد الرحمن . اهـ



## فائدة

قال الإمام الشعراني في "العهود المحمدية" : ( أخذ علينا العهود أن نزيد في تعظيم كلِّ عبد سُمِّي بمثال أسماء الله عز وجل - أي مما لا يختص به سبحانه أو ما أُضيفَ إلى أسمائه تعالى كعبد الله - ، أو بمثال أسماء رسوله ﷺ ، أو بمثال أسماء الأنبياء عليهم الصلاة والسلام ، أو بأمثال أسماء أكابر الأولياء رضي الله عنهم زيادةً على تعظيم غيره ممن لم يُسمَّ بها ذكر ) . انتهى بتوضيح . قلتُ : وما نُقل قريباً عن سيدنا عمر رضي الله عنه يؤيده .



## الأمر السادس

### خلق الرأس

وفيه مسائل :

الأولى : يُستحبُّ خلقُ رأس المولود كله للخبر الصحيح المتقدم أوّل العقيقة ، وفي هذا الخلق منافعٌ طيبةٌ للطفل فلا تظهرُ في رأسه القشرة السميكة التي تتعفن أحياناً وتؤذي الطفل ، وسواءً في استحباب خلق الرأس الذكّر والأنثى على المعتمد خلافاً لمن كره الخلق للأنثى .

الثانية : لا يكفي خلقُ بعض الرأس ولا تقصيرُ الشعر فقط ، بل يحلقه كله إلا إن خشي على الطفل مكروهاً فلا يُفعل .

وليتلطف الخالقُ بالمولود وليحذر من جرحِ رأسه ،  
ولو قصّر شعره أولاً لَيْسَهُلَّ حلقُه ثم حَلَقَه فلا بأس .

الثالثة : السُّنَّةُ في حلق رأس المولود أن يكون في اليوم

السابع من الولادة .

الرابعة : يُسْتَحَبُّ أن يكون بعد ذبح العقيقة .

## الأمر السابع التَّصَدَّقُ بِالذَّهَبِ وَالْفِضَّةِ

وفيه مسألتان :

الأولى : يُسَنُّ التَّصَدَّقُ بِوَزْنِ شَعْرِ المولود ذهباً أو فضة ، أو ما يقوم مقامهما من النقود الورقية للخبر الصحيح :

﴿ أنه ﷺ أمر فاطمة أن تزن شَعَرَ الحسين رضي الله عنهما وتتصدق بوزنه فضة ﴾ . فألحق العلماء الذهب بالفضة من باب أولى ، ومن ثَمَّ كان التَّصَدَّقُ بِالذَّهَبِ أَفْضَلَ كما قال الشهاب ابن حجر في "التحفة" ، ثم قال : نعم صحَّ عن ابن عباس رضي الله عنهما : سبعة من السُّنَّةِ في الصَّيِّ يوم السابع ، وذكر منها : يُتَصَدَّقُ بِوَزْنِ شَعْرِهِ ذَهَباً أَوْ فِضَّةً . وقولُ الصَّحَابِيِّ ( من السنة ) في

حكم المرفوع إلا أن يكون ابنُ عباس أخذَه من قياس الأولى  
المذكور). اهـ

الثانية : مَنْ لم يُفعلْ بشعره ما ذُكر من الحلق والتصدّق  
فينبغي كما قال الإمام الزَّركشي : أن يفعله هو بعد بلوغه إن  
كان شعرُ الولادة باقياً ( والأغلبُ عدم بقاءه ) وإلاّ تصدّق  
بزنته يوم الحلق ، فإن لم يعلم احتاط وأخرج أكثر كما قاله  
الخطيب الشرييني في "مغني المحتاج" .

## الأمرُ الثامنُ

### الختانُ

الختانُ هو: قطعُ الجلدِ التي تُغطي حَشَفَةَ الذَّكَرِ.

وفيه مسائلُ

الأولى : ختانُ الذكورِ واجبٌ عند أكثر العلماء

لقوله تعالى ﴿ثُمَّ أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ أَنِ اتَّبِعْ مِلَّةَ إِبْرَاهِيمَ حَنِيفًا وَمَا كَانَ مِنَ الْمُشْرِكِينَ﴾ [النحل: ١٢٣]، وكان من ملة

سيدنا إبراهيم عليه الصلاة والسلام الختانُ ففي

"الصحيحين" : ﴿أنه اختتن وعمره ثمانون سنة﴾. وفي

"صحيح" ابن حبان والحاكم : ﴿مائة وعشرون سنة﴾.

أما ختانُ الأنثى فقد اختلفوا فيه على قولين ؛ فأوجبه

أئمتنا الشافعيةُ كالذكور وبه قال كثيرون من السلف كما قال

الإمام النووي في " المجموع " والسنة أن لا يبالغ في قطع المحل ، والذي عليه جمهور العلماء من الحنفية والمالكية والحنابلة أن ختان الأنثى سنة وليس بواجب ، فلو ترك ختان الأنثى فلا إثم على هذا القول .

الثانية : يشترط لوجوب الختان عندنا ثلاثة شروط :  
 البلوغ والعقل واحتمال الختان . فمتى بلغ الشخص عاقلاً واحتمل الختان ولم يكن قد خُتن من قبل وجب عليه الختان فوراً . أما الصبي والمجنون فلا يجب عليهما الختان ولكنه مستحب ، وإن خيف الهلاك من الختان وجب تأخيرُه حتى تغلب على الظن السلامة منه .



الثالثة : يُستحبُّ للوليِّ تعجيلُ ختان ولده الصغير إن  
احتمل ذلك ، والأفضلُ أن يكون في اليوم الثامن من ولادته ،  
ويُكره قبل ذلك ، وقيل : السنة فعل الختان في اليوم السابع .  
فإن أُنْخِرَ عن اليوم الثامن ختنه في الوقت الذي يراه  
مناسباً للطفل .

الرابعة : يُسنُّ إظهارُ ختان الذكور تحدثاً بنعمة الله على  
مارزقه .

الخامسة : إذا مات غيرَ مختون فالصحيحُ أنه لا يُحْتَن  
سواءً في ذلك الكبير والصغير .

السادسة : تجبُ أجرَةُ ختان الطفل في ماله إن كان له  
مَالٌ ، فإن لم يكن له مَالٌ فعلى مَنْ عليه نفقته كأبيه أو أمه ، وإن  
تبرع بها شخصٌ ابتداءً جاز .

تنبيهٌ : يجب على مَنْ لم يَحْتَسِنَ أَنْ يَنْظِفَ الْقُلْفَةَ ( أي :

الجلدة التي تُقَطَّعُ فِي الْخِتَانِ ) عِنْدَ الْاسْتِنْجَاءِ ؛ لِمَا يَجْتَمِعُ فِيهَا مِنْ الْبَوْلِ وَالنَّجَاسَاتِ ، وَإِلَّا لَمْ تَصَحَّ صَلَاتُهُ .

مسألةٌ : اختلف أئمتنا الشافعيةُ فِي حُكْمِ تَثْقِيبِ أُذُنِ

الصَّبِيِّ وَالصَّبِيَّةِ عَلَى ثَلَاثَةِ آرَاءَ ؛ الْأَوَّلُ : الْمَنْعُ مُطْلَقاً وَهُوَ قَوْلُ

الإمامين الغزالي والشرَّيْنِي . الثَّانِي : الْجَوَازُ مُطْلَقاً وَهُوَ قَوْلُ

الإمامين أحمدَ الرَّمْلِي وولده محمد . الثَّالِثُ : الْجَوَازُ فِي الصَّبِيَّةِ

لَا فِي الصَّبِيِّ وَهُوَ قَوْلُ الإمام ابن حجر الهيتمي .

مسألةٌ أُخْرَى : يَجُوزُ عَلَى الْمُعْتَمِدِ عِنْدَ أئمتنا الشافعية

إِلْبَاسُ الصَّبِيَّانِ الذَّكَورِ حُلِيِّ الذَّهَبِ وَالْفِضَّةِ وَكَذَلِكَ ثِيَابُ

الْحَرِيرِ ، سِوَاءَ كَانَ ذَلِكَ فِي يَوْمِ الْعِيدِ أَوْ غَيْرِهِ .

## ٢. ائمة

يُسْنُ تهنئةُ الوالد ونحوه كالأخ عند الولادة فيقول :  
( بارك الله لك في الموهوب لك ، وشكرت الواهب ، وبلغ  
أشدّه ، ورزقت برّه ).

ويُسْنُ الردُّ عليه فيقول : ( جزاك الله خيراً ). أو  
يقول : ( بارك الله لك وبارك عليك ). أو يقول : ( أجزل الله  
ثوابك ) ، أو نحو ذلك .

هذا آخرُ ما وفق الكريمُ إليه من تلخيص وتوضيح  
الأحكام المتعلقة بالمولود ، والحمدُ لله رب العالمين ، وصلى الله  
على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين .

وكان الفراغُ من تحريره ظهرَ يوم الاثنين الثاني عشر  
من شعبان المبارك من سنة ألف وأربعمائة وخمسة وعشرين  
الموافق السادس والعشرين من الشهر التاسع الميلادي وذلك  
بمدينة تريم الغناء .

كتبه الفقيرُ إلى رحمة ربه الغني

د . أبو المعالي أجدد رشيد

عفا الله عنه

# فَهْرِسْت

الموضوع	الصفحة
مقدمة .....	٥
الأمر الأول والثاني : الأذان والإقامة .....	٧
الأمر الثالث : التحنيك .....	١١
الأمر الرابع : العقيقة .....	١٥
الأصل في مشروعية العقيقة .....	١٦
حكم العقيقة .....	١٨
عدد العقيقة .....	٢٠
وقت العقيقة .....	٢٣
صفة العقيقة .....	٢٤

٢٦	..... مستحبات الذبح
٢٧	..... كيفية توزيعها وأكلها
٢٩	..... الأمر الخامس: التسمية
٤١	..... فائدة
٤٣	..... الأمر السادس: حلق الرأس
٤٥	..... الأمر السابع: التصديق بالذهب والفضة
٤٧	..... الأمر الثامن: الختان
٥١	..... خاتمة